

نص رئيس الجلسة الثالثة لهيئة التفاوض ما بين الحكومات INB

المبيعات عبر الإنترنت والمبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية ومناطق التجارة الحرة

1. تستعرض ورقة الموجز هذه المادة 10 من نص رئيس الجلسة بالنسبة لبروتوكول المتاجرة غير المشروعة فيما يتعلق بمبيعات الإنترنت والمادة 11 المتعلقة بمناطق التجارة الحرة والمبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية.

المبيعات عبر الإنترنت

2. يقدم نص رئيس الجلسة الحالي مسودتين بديلتين بالنسبة للمادة 10.

3. يتطلب الإصدار الأول أن أي عملية تجارية تتضمن طرفاً وتتم عبر الإنترنت من خلال الأنظمة المعتمدة على الاتصالات أو ما يماثلها من وسائل في المبيعات التجارية أو تصنيع أو توزيع أو تخزين أو شحن أو استيراد أو تصدير منتجات التبغ أو معدات التصنيع، الوفاء بكافة الالتزامات المتعلقة بالبروتوكول. يتضمن هذا مثلاً، أن أي طرف يقوم بمبيعات عبر الإنترنت، يتعين عليه التوافق مع متطلبات التعقب المبينة في المادة 7.

4. يتطلب الإصدار الثاني من كافة أطراف البروتوكول، حظر مبيعات منتجات التبغ ومعدات التصنيع عبر الإنترنت وعبر الطرق المعتمدة على وسائل الاتصالات وأي تقنيات أخرى مشابهة قد تظهر.

5. تسهم مبيعات الإنترنت في المشكلة الدولية الخاصة بالمتاجرة غير المشروعة. هناك حافز واضح لمحاولة البيع بهذا الأسلوب انتقالاتاً من السلطات القضائية ذات الضريبة المخفضة إلى السلطات القضائية ذات الضريبة الأعلى. مثلاً، نجد أن هناك عدد كبير من مواقع الإنترنت التي تستهدف المستهلك الأوروبي (فبعضها يضم نية الاحتيال). وعلى سبيل المثال، موقع euro.cigoutlet.net الإلكتروني الذي يوفر مبيعات *للمسا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيسلندا وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ والنرويج والبرتغال وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة* ويصرح بأنه "يتم إرسال *السجائر* إلى أوروبا في علب مقسمة أي 2 أو 5 علب في كل خرطوشة... غالباً ما يجبر المستهلكين الأوروبيين على دفع الضرائب عن طريق سلطات الجمارك وذلك عند تسليم *السجائر*". عندما يتم ذلك، يفضل المستهلك رفض هذه الجزئية ويتم إرجاعها إليها. في مثل هذه الحالات، نضمن إعادة المال، ولهذا كله، تتكبد شركتنا الخسائر. مع ذلك، لا زال من الأرخص شراء سجائرننا بدلاً من تلك الموجودة في المتاجر المحلية. يصرح الموقع الإلكتروني بأنه "لا نرسل تقارير بالضرائب أو معلومات المستهلك إلى أي هيئة حكومية أو أي كيان آخر".

6. يمكن لوسائل البيع بالتجزئة عن بعد السماح لشخص ما في بلد ما بشراء التبغ من شخص في بلد آخر دون علم أي أحد فيما عدا هؤلاء القائمين على ترتيب عملية سداد التعامل التجاري وتسليم البضائع (وهم غالباً غير مدركين بطبيعة الأشياء التي يرسلونها). سداد الضرائب والرسوم في هذه الظروف هو شيء يصعب مراقبته بالتأكد. فمثلاً، يمكن لخدمات التسليم المختلفة تسليم أمانات متعددة من المنتجات إما إلى نفس الشخص على نفس العنوان أو إلى أشخاص متعددين ذوي عناوين مختلفة، وذلك دون ملاحظة السلطات لأي نشاط غير معتاد أو مشتبه به.

7. وإذا تحدثنا بشكل أكثر شمولاً، يدعم تحالف الاتفاقية الإطارية FCA من المفهوم في الإصدار الثاني للمادة. الإنترنت هو بالفعل أسلوب هام لمبيعات منتجات التبغ، ومع ذلك، يريد تحالف الاتفاقية الإطارية FCA ما يتعلق بالبروتوكول من مواد لتغطية كافة وسائل البيع عن بعد إلى مستهلكي التجزئة، وليس البيع عن طريق الإنترنت فحسب. فالمبيعات الإلكترونية الأصلية لن تغطيها مثل هذه الشروط.

8. يجب أن تشتمل طرق تفعيل الحظر على مبيعات الإنترنت ما يلي:
- اتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بشركات بطاقات الائتمان وأنظمة السداد عبر الإنترنت التي تتضمن اشتراك أي طرف بالبروتوكول، وذلك لضمان أنهم لا يخدمون المواقع التي تباع منتجات التبغ بالتجزئة.
 - اتخاذ الإجراءات لحظر نقل أو تسليم منتجات التبغ المبيعة عبر مثل هذه المواقع وعبر الوسائل الأخرى عن بعد، وذلك بتجريم أن تكون على علم بإرسال أو استلام منتجات التبغ إلى مستهلكي التجزئة عبر البريد أو المندوب أو غيرها من أشكال التسليم.
9. يعتبر تحالف الاتفاقية الإطارية أن النص الحالي من المادة 10 يحتاج لإعادة صياغة، لضمان تحقيق أهدافه وجعلها قيد التنفيذ. هناك مسودة مقترحة ومراجعة موجودة بجانب النص وملحقة بهذا الموجز.

مناطق التجارة الحرة

10. تسعى المادة 11 من نص رئيس الجلسة الحالي إلى منع تطبيق أي مزايا ضريبية أو تنظيمية يحتمل وجودها في "مناطق التجارة الحرة" على منتجات التبغ، بما في ذلك المبيعات منخفضة الضريبة والمبيعات الخالصة من الرسوم.
11. يدعم تحالف الاتفاقية الإطارية من نية هذا الإجراء، لكننا نرى بأنه يحتاج إلى توضيحه وتعزيزه.
12. من الخطأ استخدام مصطلح "مناطق التجارة الحرة" في هذا السياق، لأنه يبدو بأنه يغطي مجالاً موسعاً من الحالات يشمل مناطق التجارة العالمية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي. ليس بالهدف العملي للبروتوكول أن يسعى وراء حظر كافة تحركات منتجات التبغ التي تتم في إطار مثل هذه المناطق أي من بلد ذات أسعار منخفضة نسبياً إلى بلد ذات أسعار عالية نسبياً، فمثلاً ما يشترونه المستهلكون بغرض الاستعمال الشخصي.
13. يبدو أن مصطلح "منطقة تجارة حرة" هو أكثر ملائمة عند استخدامه في مناطق موجودة داخل بلدان يتم فيها تطبيق قواعد خاصة على التعريف الجمركية والحصص واللوائح.

المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية

14. تحتاج الشروط في المادة المصوغة فيما يتعلق بالمبيعات منخفضة الضريبة والمبيعات الخالصة من الرسوم إلى تعزيز حيث يبدو من الصياغة الحالية أنها متعلقة فقط بمثل هذه المبيعات داخل "مناطق" التجارة الحرة وغير متعلقة بالمبيعات المنتظمة الخالصة من الرسوم في المطارات والمنافذ والمعابر الحدودية البرية وعلى متن السفن والطائرات.
15. هناك دليل واضح على أن المبيعات الخالصة من الرسوم يمكن أن تكون وسيلة ربما يقصد من خلالها أن المنتج المعفى من الضرائب والموجه للمتاجر الخالصة من الرسوم، يتم تحويله نحو المتاجر غير المشروعة. وقد سلّم بصحة ذلك شركات التبغ متعددة الجنسيات مثل المجموعة الأمريكية البريطانية للتبغ BAT، السجائر التي تم تصنيفها على أساس مبيعات خالصة من الرسوم الجمركية قد ينتهي بها الحال كبضائع مهربة. الأعضاء في تحالف الاتفاقية الإطارية FCA لديهم دليل على مثل هذه المبيعات القادمة من المتاجر أو بائعي الشوارع، وذلك مثل ما يحدث في الفلبين ومصر وإيران وباكستان والهند وجمهورية الدومينيكان على سبيل المثال. في بعض البلدان، يمكننا افتراض أن السجائر "الخالصة من الرسوم الجمركية" هي مصدر هائل لحجم ما يتم تهريبه.
16. ومع ذلك، نجد أن كلاً من صناعة التبغ والاتحادات التجارية المشتركة في المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية هي منمكة إلى حد كبير في فعاليات الجلسة الثالثة لهيئة التفاوض ما بين الحكومات، وذلك كمحاولة لإعاقه التقدم نحو مثل هذه المبيعات.¹¹



علبة سجائر عليها تحذيرات كورية جنوبية حيث تم وضع علامات عليها تفيد إعفائها من الرسوم الجمركية، لكنها تباع لدى بائعي الشوارع في بومباي بالهند، مارس 2009.

17. تم تعزيز مسألة الحظر على المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية من قبل الحكومات المتنامية والإجراءات الدولية المتخذة حول الموضوع. تشمل الخطوات الأخيرة على ما يلي:
- أغلقت إندونيسيا متاجر البضائع الوافدة والخالصة من الرسوم الجمركية بدءاً من إبريل 2009.
 - دعوة وزير الصحة الهندي لفرض حظر على مبيعات منتجات التبغ الخالصة من الرسوم الجمركية في الهند في نوفمبر 2008.
 - فرضت بلغاريا ورومانيا في عام 2008 حظراً على المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية عند الحدود البرية مع البلدان غير التابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة المصدر الهائل للمتاجرة غير المشروعة.
 - فرضت نيبال في عام 2008 حظراً على المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية وذلك عند مطار كاتماندو.
 - فرضت كندا منذ عام 2001 ضريبة فيدرالية على التبغ بالنسبة للمبيعات الموجودة في المتاجر المعفاة من الرسوم الجمركية، وبالرغم من هذا، فهي ليست بضريبة محلية على التبغ.
 - تم منذ عام 1999 فرض حظر في الاتحاد الأوروبي على المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية وذلك للأفراد المسافرين داخل نطاق الاتحاد الأوروبي.
18. بالإضافة إلى خفض من المتاجرة غير المشروعة، نجد أيضاً أن الحظر على المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية:
- يزيد من العائد الحكومي، وذلك بإزالة المبيعات غير الخاضعة للضرائب
 - يقلل من قدرة صناعة التبغ على دمج التبغ بالبضائع الفاخرة والسفر دولياً وضعف القدرة على استخدام المتاجر الخالصة من الرسوم الجمركية كمنافذ تسويقية
 - يساعد في خفض القبول الاجتماعي لمنتجات التبغ
 - يقضي على مصدر منتجات التبغ الرخيصة نسبياً يقلل من أنماط التسعيرة التي تزيد الاستهلاك.

استنتاجات

19. لذا، يرى تحالف الاتفاقية الإطارية أن مسودة المادة 11 يجب تقسيمها إلى مادتين منفصلتين بحيث تخاطب إحداهما مناطق التجارة الحرة وتخاطب الأخرى المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية. لا يتم مخاطبة جميع المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية ومنخفضة الرسوم الجمركية والمعفاة من الضرائب ومنخفضة الضرائب فقط، بل أيضاً المبيعات التي تتم داخل إطار نطاق المناطق الحرة. تواجه جميع المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية ومنخفضة الرسوم الجمركية والمعفاة من الضرائب ومنخفضة الضرائب خطر تحولها إلى قنوات للمتاجرة غير المشروعة، وليس فقط تلك المباعة داخل إطار مناطق التجارة الحرة.
20. يجب على الشرط الذي يتعامل مع مناطق التجارة الحرة أن يحظر صراحة تقديم التبغ ومنتجاته ومعدات التصنيع التي تستخدم في تصنيع منتجات التبغ في هذه المناطق. بما أنه يمكن تقديم التبغ أو منتجاته أو معدات التصنيع في مناطق التجارة الحرة دون الاستفادة على الأقل من "الضرائب أو النظم أو غيرها من الامتيازات" التي يمكن تطبيقها

في المناطق التجارة الحرة، فإن تحالف الاتفاقية الإطارية يدرك أن هذا في الواقع هو المقصود من مسودة المادة. ومع ذلك، وتجنباً للشك، يجب توضيح ذلك بصراحة. يوصي تحالف الاتفاقية الإطارية بدمج استثناءات هذا الحظر على التبغ أو منتجات التبغ المقدمة إلى مناطق التجارة الحرة بغرض الاستهلاك الشخصي أو البيع للأفراد المتواجدين بصورة طبيعية في مناطق التجارة الحرة، بشرط تطبيق أي ضرائب أو رسوم اعتيادية معمول بها.

21. على الشرط الذي يتعامل مع المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية أن يطبق على المبيعات "المعفاة من الضرائب" والمبيعات "ذات الضرائب المخفضة" وأيضاً المبيعات "الخالصة من الرسوم الجمركية". يوصي تحالف الاتفاقية الإطارية بتطبيق هذا الحظر على المبيعات التي يتداولها "المسافرون من دولة لأخرى" فضلاً عن تطبيقه على "المستهلكين الأفراد" ذلك أن الحظر لجميع المبيعات الخالصة من الرسوم الجمركية ومنخفضة الرسوم الجمركية والمعفاة من الضرائب ومنخفضة الضرائب بالنسبة للإقليم الذي يقع به طرف الاتفاقية بما في ذلك على سبيل المثال مناطق سكان البلاد الأصليين والقواعد العسكرية، قد لا يتم العمل به لكافة الأطراف.

22. ارفقت إعادة صياغة المادتي 10، 11 المخصصتين لتحقيق الأهداف المبينة في ورقة الموجز الى التعليقات الجانبية من نص رئيس الجلسة.

المجموعة الأمريكية البريطانية للتبغ "آراء المجموعة الأمريكية البريطانية للتبغ حول المنتجات الخالصة من الرسوم الجمركية الواردة في بروتوكول تحالف الاتفاقية الإطارية، ابريل 2009
أنظر www.aci-europe-events.com/airport-trading-conference/